

من (الكتاب الذهبي) قبل أنه يطبع

لغة الأحكام والمرافعات

للأستاذ زكي عربي

— ٢ —

على الألفاظ والتعابير العلمية

ونمة صعوبة أخرى يلقاها المترافع المصري : تلك هي صعوبة
الشور على اللفظ اللازم أو التعبير اللازم في المحل اللازم

قدّمنا أن كثيراً من المشتغلين بالقانون في مصر — بل قل
غالبية المطلقة — درسوا القانون بلغة أجنبية استجتمت شروط
الصلاحية للتعبير عن كل فكرة أنتجها الفقه الحديث . وجميع
هؤلاء ، عامين كانوا أو وكلاء نيابة أو قضاة ، مطلوب منهم أن
يصوغوا ما تعلموه بالفرنسية أو الانكليزية كلاماً عربياً فصيحاً

دعك من صعوبة التفكير بلغة والكتابة بأخرى ، فقد يتقلب
عليها من ملك زمام اللتين كقاضى قضائنا ، يمرض للقاعدة المروفة

قلت : « نعم : ضمه حيث كان »

وتركتي

وفي تلك الليلة ، قبل أن أنام ، خلت بي أمي وقالت :

« أصدقني ... أنت لم تأخذ الريال ... هه ؟ »

قلت : « عديني أن تصفحي وتفغري وتطوي الأمر فلا
تذكره »

قلت : « لك ذلك »

فقصصت عليها الحكاية ، فقالت : « الحمد لله ، حسبي أن
يقيني فيك قد صدق ... »

قلت : « والفتاة ؟ »

قلت : « لا تخف أن أخلف وعدى لك ... ولولا أني
أعرفك واطمئن إليك لما أجبتيها في بيتي ساعة واحدة ، وإن
كنت لا أطمع أن أظفر بخادمة مثلها في وفائها وحسن قيامها
بمهلكا ... على كل حال ففرت لها من أجلك ... قم إلى نومك »
ابراهيم عبد القادر المازني

أن العقوبة شخصية لا يمكن أن تعدو الجاني إلى غيره فيؤديها
بهذا الاقتباس البديع « القاعدة العامة ألا ترز وازرة وزر
أخرى » . دعك من هذا فقد يثبت الثل للتقدم أن الأمر ما
لا يصعب تذليله ، ونعال إلى ضرورة إيجاد الألفاظ والتراكيب
اللازمة لتأدية معان مشهورة مستقرة في فرنسا وغيرها من بلاد
الفقه الحديث

هنا الصعوبة الكبرى يلقاها المشتغلون بالكتابة القانونية
كل يوم . ولا سبيل لفهرها سوى التعريب والاشتقاق
والأول سهل ميسور على شرط الرضاء بأن تكون لغتنا
القضائية شبيهة بالمالطية . ومن ذا الذي يرضى لنفسه الآن أن
يقول كما كانوا يقولون في أحكام عثرنا عليها في مجموعة « القضاء »
سنة ١٨٨٧ « ابلو » و « عما كم الريفورمه » ؟

لم يتعين إذن سوى طريق الاشتقاق وهو أصعب ما يكون .
لأن الأمر يتطلب تعمقاً في اللغة وحسن ذوق في الاختيار
بالحسب ، بل لأن اللفظ المشتق كثيراً ما يلتوى معناه على غير
ناحيته . هو في حاجة بفرض التوفيق من هذه الناحية إلى مباينة
رجال القانون له واعترافهم به سيداً غير منازع لمعنى خاص «

خذ مثلاً كلمتي *responsabilité delictuelle* فقد حار صديقنا
القاضي مصطفى مرعي وهو الفصيح الفوه في ترجمتها ولم يوفق
بمد طول الجهاد لغير « المسؤولية التقصيرية » ، وقد يقول سواء
« المسؤولية الخطئية » . وكلا التعبيرين قاصر في نظري عن تأدية
كل المعنى المنطوق في العبارة الفرنسية

وإن أنس لا أنس ما لاقيته وأنا أحاول تأدية معنى *action liée*
في مذكرة قدمتها لمحكمة النقض عن الشروط الواجب توفرها
في جريمة شهادة الزور . بماذا أعبر عن هذا الركن من أركان
الجريمة ؟ إن قلت : « دعوى مربوطة » وهي الترجمة الحرفية
لفظ الفرنسي كانت ترجمة سقيمة باردة . وإن قلت : « دعوى
معلقة » انصرفت الصيغة إلى معنى آخر . وأخيراً استخرت
الله فقلت : « دعوى قائمة » وأنا لا أدري أديت أم لم أؤد ؟

على أن هذا الذي حار فيه مجزى قد استقام لمحكمة النقض
برئاسة إمام اللغة القضائية المصرية عبد العزيز باشا فهمي ، فقد
صدر حكمها مقرراً أن لا شهادة زور حتى تؤدي في دعوى
« مرتدة » بين خصمين ، وهو تعبير بأربع دقيق ، لم يكن في

ميسور غير الصليح المتفقه في اللغة المشور عليه

ولتقف عند هذا الحد من الكلام على مشاق الناطقين بالضاد في عصر اللاسلكي والكهرباء ، فقد سائقنا المناسبة إلى أبعد مما نريد ؛ ولنقصد رأساً إلى لغة المرافعات ، كيف كانت ، وكيف يجب أن تكون ، ثم نقب على ذلك يبحث موجز في لغة الأحكام

لغة المرافعات

ضرورة البعوضة في الظهار الحق

اتفق الناس من قديم على أن البلاغة صفة لازمة لمن جمل الدفاع عن حقوق الناس مهنته ، تواضعوا على وجوب أن يكون المحامي فصيح اللسان ، بالغ الأثر بكلامه ، متلهياً بالمقول والقلوب ؛ وما يزال الاجماع على لزوم توفر هذه الصفات واقما ولكن لماذا ؟

أليس الحق هو بنية المترافعين عن الحق ؟ أو ليس الحق حقاً بذاته ؟ أيوجد أوضح وأظهر منه ؟ فيم حاجة المترافع من الحق إذن إلى الصنعة وإلى التفنن في أساليب الخطاب ؟ أحد أمرين : إما أن المترافع يرى إلى قلب الحقائق فلا بد له من زخرف القول يمه به ويفرر . وإما أن الحق المجرد بنيته ومطلبه ، والحق المجرد ميسور بمجرد الطلب خطأ بالغ ؛

سل طلاب الحق في كل زمان ومكان ينبشوك بأن الكلام عن نوره الساطع وشمسه التألق وسلطان القاهر خيال في خيال . حذسهم عن كنهه مخبروك بأنه جوهر نادر ثمين مستقر في أعماق الأعماق ، خفي على الباحث ، عصي على المستخرج ؛ وأن وجوده إذا هو اكتشف وجود نسي يقتصر في الغالب على المكشف ، فإذا ما أراد هذا أن يثبت اكتشافه للغير وجب أن يمد نفسه لحرب عوان ليس له من سلاح فيها غير بيان حسن ، ومنطق واضح ، وبلاغة غالبة

يحكى عن أومرسون أحد جهابذة الفقهاء في عصره ، وقاضي القضاة في عهد لويس الخامس عشر ، أنه قال : « والله لو أهتم بسرقة برجي كنيسة نوتردام وجري النوغاء في أثرى

صامحين : (اللص ، اللص) لبدأت دفاعي عن نفسي باطلاق ساق للريح »

مبالغة ولا شك ، ولكنها مبالغة أراد بها من عرك المحاكم دهرًا أن ليس في عالم القضايا شيء يزاحم البديهة ويقر له بالصحة حتماً . وإنه يكفي أن توجد تهمة لكي يوجد بجانبها خطر الحكم على التهم ظلمًا ، أو تبرئة الجاني خطأ

على أنه من ذا الذي يستطيع التحدث عن الحقيقة المجردة المطلقة ؟ أين الحق الذي لا يعارجه باطل ؟ وأين الباطل الذي لا يعارجه حق ؟ النسبية قانون متمش في كل شيء في الوجود ؛ وليس أسهل من تبين حكمه في عالم الحقوق ؛ ورحم الله الامام الأعظم أباحنيفة ، فقد قال لتلاميذه يوماً : « أراكم تسرفون في الأخذ عني ، فوالله إنى لأرى اليوم رأياً أعدل عنه غداً إلى عكسه » . وسأله سائل مرة : « هذا الذي تقف به أيهو الحق الذي لا شك فيه ؟ » . قال : « والله لا أدري ، فقد يكون الباطل الذي لا شك فيه »

في كل دعوى إذن مزاج من الحق هو أشبه شيء بالذهب تخالطه عناصر كثيرة متنوعة على المترافع أن يطهره منها فيخرج بالمدن النفيس متألقاً وهاجاً . وأنى له ذلك إلا أن يؤدي رسالته على الوجه الأكمل ، فيجلو ما غمض ، ويبسط ما تعقد ، ويسهل ما استعصى ، والأمير بعد ذلك ورغم ذلك لا للقضاء وحده ، بل للقضاء والقدر

ورب حجة سائفة قاطمة يحويها كلام سقيم فتضيع قوتها ، وتحمده جنوتها ، فإذا ناصرها البيان ، وقدمها فصيح اللسان انقلبت سحراً جلالاً

تعريف البعوضة

البلاغة إذن ألزم اللزوميات للمترافع ، ولكن ما البلاغة ؟ وبعبارة أخرى - حتى لا نظن أننا قد شردنا عن الموضوع الذي نمالجه - كيف يجب أن تكون لغة المترافع

احترام قواعد اللغة

من البعث أن يبنه منبه على ضرورة احترام قواعد اللسان الذي يستعمله المترافع أداة للاقتناع . إنه يخاطب في الغالب هيئات نالت حظاً يذكر من الثقافة العامة ، وإنه ليجترم هذه الثقافة إذا

أنودع من غير أسى هذه اللجة الحلوة التي طبعها الخلق
المصري بطابعه الخاص منذ ألف أو يزيد من السنين وأصبحت
مظهراً قومياً تتيه به مصر على جاراتها العربيات كلما ذكر موسيقى
اللفظ وخفة وقع الكلام على السمع وسرعة نفاذه إلى القلب ؟
لا . سوف تبقى العامية إلى جانب العربية الفصحى لغة مرافعة
إضافية تصاغ منها النكتة البارة بخف بها الضجر ويطوى
بعموتها ملل الجلسات الطويلة القاحلة . سوف تبقى لغة كلام
متبخر زائل بزوال الجلسة التي يقال فيها . وليس من بقائها ضرر
فهي لن تطنى على الفصحى بحال ، ولن تقوى على الحلول محلها
في موضع الجد وعند المناقشة الحامية تدور حول مسائل علمية
أو موضوع خطير

بل إن نخس شيئاً فاختس زوال العامية بزوال الأمية وانتشار
التعليم . بل لقد بدأت هذه النهاية فعلاً . فإن اللغة التي يتفاهم بها
عامة أهل المدن هي بالتأكيذ غير ما كان يتخاطب بها آبائهم منذ
خمسين عاماً . إنها أقرب إلى الفصحى بفضل ما تذبعه الجرائد
السيارة والمجلات المصورة وغيرها من صحيح الألفاظ وال عبارات ،
ولن يمضى طويل حتى تصبح الحال كذلك في الأرياف فتدول
دولة العامية ويسود مصر من أقصاها إلى أقصاها لسان راق
أ كبر أملنا أن يتجدد به شباب لغة القرآن

روح الفكاهة في لغة العرب القصص

ولسنا نخاف على روح الفكاهة من هذا التجديد ، فالبرهان
قائم على صلاحية الفصحى المصرية لما ينطوى عليه الخلق المصري
من حب للروح والدعابة . لقد طاعت فكرى أباطه إلى آخر
حدود الطاعة . وإن تأسف لشيء فلأنه لم يقع لبنا من كلام
الأستاذ شيء قضائى يمكن أن يمد له عملاً في هذا البحث . ولكن
إن فانتنا دعابة فكرى أباطه القضائية فلم تفتتنا لحن الحظ دعابة
عمر بك عارف . أنظر إليه وقد قام يترافع في قضية قذف مشهورة
كان التهم فيها موظفاً استباح لنفسه أن يتدخل في السياسة
وجج به قلعه مرة فنال من رجل كريم

«ولكن التهم آثر التمرض للسياسة وما هو لها . وانصرف
إلى التشيع فيها ورضى أن يكون موقفه منها موقف الزبانية من
جهنم ، فهو يطلع على خصومه يشع وجهه ناراً متنفخ الأوداج

هو نزه سمعهم عن لغة السوق والفجاء فكلمهم بلسان سليم يحترم
فيه قواعد النحو والصرف

حل اللغة العامية في المرافعات

ولكن أ معنى هذا أنه يجب نبدال لغة العامية وإقصاؤها عن
المرافعات حتى ولو ظهرت من سفاسف القول وخلت من كل
ما يؤذى السمع ؟

الحال يختلف في مصر عنها في غالب البلاد الأوربية ، فهناك
تتكلم الطبقة الراقية (ومنها الترافمون عادة) بين اللغة التي
يكتبون بها ويقرأون . صحيح أن التكلم لا يبنى باختيار اللفظ
وصقل الكلام عنايته بهذين الأمرين إذا كتب ؛ وصحيح أن لغة
الارتجال ما تزال تختلف اليوم عن لغة التحرير ، فالأولى تسمع
والثانية تقرأ ، ولكن مجرى اللسان في الحالتين واحد فلا يميز
بينهما إلا الضليع في اللغة

وليس الأمر كذلك في مصر ، فنحن — وأعنى طبقة
التعليم — نستعمل إلى اليوم في بيوتنا وفي حديثنا مع أصدقائنا
بل وفي تفكيرنا إذا خلونا إلى أنفسنا لغة نمدل بها عدولاً ظاهراً
إذا وقفنا للدفاع أو جلسنا للكتابة

فهل يجب أن نمضى في هذه السبيل إلى نهايتها ؟ وهل
يجب إقصاء اللغة العامية من المرافعات ؟

المسألة شائكة حقاً . وإنه ليكفيك أن تسمع واحداً من
شيوخ مدارهنا القاوليل لكي تأخذك الحيرة وبعض عليك الحكم
أيتا لم ير الهلباوى في أحد مواقفه الرائية ؟ إنه يتكلم الفصحى
فيزرى بفقهاء اللغة . ولكن الرجل عام بطبعه وسليقته فهو
يعرف أن العربية الصحيحة ما تزال إلى اليوم لغة صنة ، وأنها
ما تزال تجمهد التكلم والمخاطب معاً . والاجتهاد إذا طال انتهى
إلى الملل والسآمة . لهذا تراه وقد فرغ من التحليل في ساء البيان
وانتهى من قرع الأسماع في نقطة معينة بخطاب نغم داوى الألفاظ
رنان العبارة ، تراه بعد هذا وقد هبط بك من جوه الأعلى إلى سهل
موطأ من كلام عاى يروى به لطيفة من لطائفه السائفة ، أو يسوغ
منه ملححة من ملححه المذبة البارة ، أو يبرى منه سهماً من السخر
الفكاك ينفذ به إلى مقاتل الخصم